جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدارسات العليا
قسم العلوم السياسية

# التنمية السياسَية وبِناءِ الدولة العراقية بعد العام ٢٠١٤

أطروحة تقدم بها الطالب

**أحمد حميد عباس الأرناؤوطي**

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية / النظم السياسية

بإشراف الأستاذ الدكتور
ناظم نواف إبراهيم الشمري

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم .

"سورة ال عمران، أية: ١٠٤"

إقرار المشرف

أشهدُ إن إعداد أطروحة الطالب ( احمد حميد عباس ) الموسومة بـ **(التنمية السياسية وبناء الدولة العراقية بعد العام ٢٠١٤))** قد جرت تحت إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا/ النجف الاشرف وانها صالحة للمناقشة .

الامضاء

**المشرف: الاستإذ الدكتور**

**ناظم نواف إبراهيم الشمري**

التاريخ:

# إقرار الخبير اللغوي

إشارة الى كتابكم ذي العدد (ع س ٢٢٠/٤) بتاريخ (٢٠٢٦/٤/٤) نود إعلامكم أنه تم تقويم أطروحة الدكتوراه للطالب (احمد حميد عباس ) الموسومة (التنمية السياسية وبناء الدولة العراقية بعد العام ٢٠١٤)لغوياً ،وقد ثبّت التصويبات على الاطروحة ، واخذ الباحث بها ، لذا أرشحها للمناقشة .

**الامضاء**

**اللقب العلمي :أستاذ دكتور**

**الاسم : عبد الحسن جدوع عبد العبودي**

**التاريخ : / / ٢٠٢٦**

# اقرا لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بعد ان اطلعنا على أطروحة الدكتوراه للطالب (احمد حميد عباس سعد ) الموسومة **( التنمية السياسية وبناء الدولة العراقية بعد العام ٢٠١٤)** وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونجد إنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم السياسية /النظم السياسية

وبتقدير (  )

**التوقيع**
**اللقب العلمي :أ.د**
**الاسم: عامر حسن فياض**
**التاريخ :  /  / ٢٠٢٦**
**رئيساً**

**التوقيع**
**اللقب العلمي :أ.د**
**الاسم: احمد يحيى هادي**
**التاريخ :  /  / ٢٠٢٦**
**عضواً**

**التوقيع**
**اللقب العلمي :أ. م . د**
**الاسم: علي عبود مهدي**
**التاريخ :  /  / ٢٠٢٦**
**عضواً**

**التوقيع**
**اللقب العلمي :أ.د**
**الاسم : زيد عدنان محسن**
**التاريخ :  /  / ٢٠٢٦**
**عضواً**

**التوقيع**
**اللقب العلمي :أ.د**
**الاسم : همسة قحطان خلف**
**التاريخ :  /  / ٢٠٢٦**
**عضواً**

**التوقيع**
**اللقب العلمي : أ.د**
**الاسم : ناظم نواف إبراهيم**
**التاريخ :  /  / ٢٠٢٦**
**عضواً ومشرفاً**

**صادق مجلس معهد العلمين للدراسات العليا على قرار لجنة مناقشة الاطروحة بجلسته المرقم (  )المفتوحة بتارخ  /  /٢٠٢٦**

**التوقيع**
**أ.د : زيد عدنان محسن**
**عميد معهد العلمين للدراسات العليا**
**التاريخ :  /  / ٢٠٢٦**

# الإهداء

الى صاحب القلب الكبير ٠٠٠الى من أكن له كل تقدير ٠٠٠الى

الذي ظهره انحنى حتى يراني شيئاً كبيراً ٠٠٠ابي ((رحمه الله))

الى دمعة عانقتني ٠٠٠الى بسمة اسعدتني ٠٠٠الى عين راقبتني ٠٠٠الى

الحنان كله ٠٠٠أمي ((حفظها الله))

الى متكأي وسندي ٠٠٠إخوتي وأخواتي ((حفظهم الله))

الى نصفي الاخر . . . . الى من ساهرت وجاهدت

معي . . . . . ٠زوجتي العزيزة

الى زهرة حياتي . . . . . بناتي . . . . . زهراء . . . . . كوثر

أهدي إليهم مجهودي الذي هو خير ما جاد به قلمي ونبض به قلبي .

# الشكر والامتنان

الحمد لله فوق حمد الحامدين، والشكر له فوق شكر الشاكرين، والصلاة والسلام على رسوله الحبيب الأمين وسيد المرسلين محمد(ص) وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

تلزمني أخلاقي وقيمي ومبادئي، الاعتراف بالجميل والشكر والامتنان إلى أساتذتي الذين نهلت من علمهم طول مراحله الدراسة في معهد العلمين للدراسات العليا، بدأً بأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور (**ناظم نواف إبراهيم الشمري**)، والذي كانت لتوجيهاته وملاحظاته العلمية المشهود بها الأثر الأكبر في إنجاز أطروحتي الموسومة.

والشكر موصول الى مؤسسة بحر العلوم الإنسانية والى معهد العلمين وكذلك الى السيد عميد معهد العلمين للدراسات العليا الأستاذ الدكتور (زيد عدنان محسن) لما أبداه من دعم ومساندة لنا خلال مرحلة الدراسة , وأسجل خالص شكري وامتناني إلى رئيس قسم العلوم السياسية في المعهد الأستاذ الدكتور(محمد ياس)والى مقرر القسم الدكتور(احمد الرماحي) والى أساتذتي الأفاضل في المرحلة التحضيرية على ما قدموه لنا انا وزملائي , وأخص منهم الأستاذ الدكتور(عامر حسن فياض) والأستاذ الدكتور(علي عباس مراد) والأستاذ الدكتور(سرمد الجادر) , والأستاذ الدكتور (حسن الزبيدي) والأستاذ الدكتور(صباح صاحب),والى الدكتور (علي هادي حميدي) وأخص بالشكر والامتنان عميد كلية العلوم السياسية الأستاذ الدكتور (عبد الجبار عيسى عبد العال) والى الدكتور (سعيد كاظم احمد) والى الأستاذ (عبد الكريم عبد الصاحب حسن دروش).

وأود أن أعبّر عن شكري وامتناني وتقديري بصفة خاصة الى زملائي في مرحلة الدراسة، وكذلك للعاملين في مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا، وكذلك الى مكتبة كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية ولاسيما الأستاذ أحمد مجيد، ومكتبة كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ومكتبة كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ومكتبة العتبة الحسينية المقدسة والمكتبة الحيدرية والمكتبة العباسية،وكذلك أود أن أعبرعن شكري وامتناني الى كل أصدقائي ومن ساعدني في هذا المنجز العلمي المتواضع .

**ملخص الدراسة :**

إّن موضوع التنمية السياسية وبناء الدولة العراقية بعد العام (٢٠١٤). يمثلان تحديا معقداً، ويتطلب تضافر الجهود على المستويين الداخلي والخارجي لتحقيق التنمية والتقدم، إذ بعد تحرير مناطق العراق من تنظيم داعش الإرهابي، أصبح العراق يمتلك إمكانات كبيرة، الا أّن التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية لاتزال قائمة. وان تحقيق أهداف التنمية السياسية وغأيتها الأساسية هي بناء دولة ذات نظام ديمقراطي، لذا سعت هذه الدراسة لتحليل حالة العراق من خلال تسليط الضوء على الجوانب السياسية والمؤسساتية والاجتماعية، وكذلك الاقتصادية، عسى أن تنفع النخب السياسية أو رجالات الدولة من أجل تجأوز التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة وما يرتبط بها من تقلبات الوضع والتحديات ومعوقات.

إّن بناء الدولة في العراق كما ذكرنا تتطلب جهوداً متنوعة وتُعدداً، ولاسيما الجانب الاقتصادي، فهناك حاجة ضرورية لتنوع الاقتصاد العراقي، بعيداً عن الاعتماد على النفط، أي يجب أن يكون هناك اقتصاد متنوع ومتُعدد وليس احادياً وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في جميع القطاعات ولاسيما الزراعية والصناعية، أي تحسين بيئة الاعمال وكذلك تطوير البنية التحتية وتعزيز القدرات التعليمية والتدريبية والمهنية لأنها تُسهم في أيجاد فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة، أما الجانب الاجتماعي فيتطلب من الحكومة العمل على إعادة أو بناء الثقة بين مختلف مكونات المجتمع العراقي من خلال سياسات المصالحة الوطنية فضلاً عن الثقافة التعليمية وتعزيز دورها لكونها تُسهم في تعزيز قيم التعأيش السلمي .

لذا يحتاج العراق الى وضع رؤية استراتيجية تتضمن سياسات للتنمية المستدامة من خلال وضع سياسات اقتصادية واجتماعية شاملة ومتوازنة، وكذلك تعزيز وتدعيم الهوية الوطنية لأنه بدون الهوية الوطنية الجامعة لا تكون هناك أي عملية بناء على مستوى الدولة لان الهوية الوطنية الجامعة هي التي تُسهم في تعزيز وبناء مجتمع متجانس ومتعلم وواعٍ، وتطوير التعليم من خلال سياسات وطنية للتعليم كونه الأساس في خلق مجتمع مثقف وقادر على مواجهة التحديات.

ومما تقدم يمكن القول بأن التنمية السياسية وبناء الدولة في العراق تحتاج الى رؤية واضحة وعزيمة قوية من أجل ان يستطيع العراق ان يتجأوز التحديات والعقبات التي تواجه عملية البناء، وتضافر الجهود من أجل الوصول الى مجتمع مزدهر يحقق تطلعات أبنائه، لذا فإنّ المستقبل يعتمد على الاستفادة من الدروس والتجارب السابقة والعمل المشترك من أجل عراق مستقر ومتطور ليواكب التطورات الحالية.

المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| **الأية القرانية** | ب |
| **الاقرارات** | ج – و |
| **الاهداء** | ز |
| **شكر وتقدير** | ح |
| **ملخص الدراسة** | ط |
| **المحتويات** | ك |
| **المقدمة** | ١ |
| **أولا: أهمية الدراسة :-** | ٢ |
| **ثانيا: أهداف الدراسة :-** | ٣ |
| **ثالثا: مشكلة الدراسة:-** | ٣ |
| **رابعا: فرضية الدراسة :** | ٣ |
| **خامسا: منهجية الدراسة :** | ٤ |
| **سادسا: حدود الدراسة :** | ٤ |
| **سابعا: الدراسات السابقة :** | ٤ |
| **ثامنا :هيكلية الدراسة :** | ٦ |
| **الفصل الأول**<br>**الإطار النظري للتنمية السياسية وبناء الدولة** | ٧-٤١ |
| **المبحث الأول: ماهية التنمية السياسية والمفاهيم المقاربة.** | ٨-٢٤ |
| **المطلب الأول: مفهوم التنمية والتنمية السياسية.** | ٨ |
| **المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة للتنمية السياسية.** | ١٥ |
| **المبحث الثاني: ماهية بناء الدولة والمفاهيم المقاربة منها** | ٢٥ -٤١ |
| **المطلب الأول : مفهوم بناء الدولة (state Building)** | ٢٥ |
| **المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة لبناء الدولة.** | ٢٧ |
| **الفصل الثاني**<br>**بيئة التنمية السياسية العراقية قبل وبعد العام(٢٠١٤)** | ٤١-٩٥ |
| **المبحث الأول: البيئة السياسية العراقية (داخلياً وخارجياً)** | ٤١-٦٩ |
| **المطلب الأول: - البيئة السياسية العراقية (داخلياً).** | ٤١ |
| **المطلب الثاني :- البيئة السياسية العراقية(خارجيا)** | ٥٨ |

| | |
|---|---|
| المبحث الثاني : البيئة الاقتصادية في العراق | ٧٠-٧٨ |
| المطلب الأول :-سمات البيئة الاقتصادية بعد العام (٢٠٠٣). | ٧٠ |
| المطلب الثاني:- الميزان التجاري وهياكل الإنتاج العراقي . | ٧٥ |
| المبحث الثالث: البيئة الاجتماعية والثقافية في العراق | ٧٩-٩٥ |
| المطلب الأول:-البيئة الاجتماعية ودور التنمية السياسية في بناء الدولة العراقية | ٧٩ |
| المطلب الثاني:- البيئة الثقافية في العراق | ٨٨ |
| **الفصل الثالث**<br>**تحديات تحقيق التنمية السياسية وبناء الدولة قبل وبعد العام(٢٠١٤) في العراق** | ٩٦-١٤٧ |
| المبحث الأول: التحديات السياسية للتنمية السياسية وبناء الدولة | ٩٧-١٢٠ |
| المطلب الأول: التحديات السياسية قبل وبعد العام (٢٠١٤) | ٩٧ |
| المطلب الثاني: التحديات السياسية بعد العام (٢٠١٤) | ١١١ |
| المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية | ١٢١-١٣٩ |
| المطلب الأول: العقبات الاقتصادية قبل العام (٢٠١٤) | ١٢١ |
| المطلب الثاني: العقبات الاقتصادية بعد العام (٢٠١٤) | ١٢٦ |
| المبحث الثالث: التحديات الاجتماعية والثقافية | ١٤٠-١٤٧ |
| المطلب الأول: الانقسام الاجتماعي قبل العام ( ٢٠١٤) | ١٤٠ |
| المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية والثقافية بعد العام (٢٠١٤) | ١٤٢ |
| **الفصل الرابع**<br>**مستلزمات تحقيق التنمية السياسية وبناء الدولة في العراق** | ١٤٨-٢٠٧ |
| المبحث الأول: المستلزمات السياسية | ١٤٩-١٧١ |
| المطلب الأول: الإصلاح السياسي والدستوري | ١٤٩ |
| المطلب الثاني: بناء قدرات الدولة وسيادتها: | ١٦٢ |
| المبحث الثاني: المستلزمات الاقتصادية لتحقيق التنمية السياسية | ١٧٢-١٨٥ |
| المطلب الأول: تنوع الهياكل الاقتصادية وبناء قدرات اقتصادية انتاجية | ١٧٢ |
| المطلب الثاني: الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة. | ١٨٠ |
| المبحث الثالث: المستلزمات الاجتماعية والثقافية | ١٨٦-٢٠٧ |
| المطلب الأول: تعزيز وتطوير التماسك الاجتماعي | ١٩١ |
| المطلب الثاني: الاندماج الوطني والمجتمعي | ١٩٦ |
| الخاتمة والاستنتاجات | ٢٠٧-٢٠٩ |
| المصادر | ٢١٠-٢٣٧ |

| A-B | Study Abstract |
| --- | --- |

# المقدمة

**المقدمة:**

شهدت التنمية السياسية في العراق تحولات كبيرة ومتنوعة ولا سيما بعد العام (٢٠٠٣)، نتيجة الاحداث التي عقبت الغزو الأمريكي للعراق واسقاط نظام الحكم السابق، إذ عاش العراق مدة انتقالية أو تحولاً سياسياً جذرياً، إذ انتقلت البلاد من الحكم الديكتاتوري القمعي السلطوي الشمولي الى حكم ديمقراطي، يتسم بعدم الاستقرار السياسي. إذ تشكلت الحكومات المؤقتة ومن ثم انتخاب حكومات دستورية، على الرغم من التحديات الأمنية والسياسية وكذلك الازمات الاقتصادية الهائلة التي واجهت البلاد .

إّن الدستور العراقي لعام( ٢٠٠٥) رسم نظاما ديمقراطياً يضمن فصل السلطات وتأسيس مؤسسات رسمية مستقلة، مثل( مجلس النواب، ورئاسة الجمهورية ،ومجلس الوزراء)، أسس بناء مؤسسات وهياكل إدارية لبناء الدولة وعملها، بهدف تحقيق الشفافية والمسائلة والعدالة السياسية.على الرغم من وجود هذه المؤسسات، إلا أن العملية السياسية تأثرت بشكل كبير بالصراعات (الطائفية والعرقية)، والتي أدت إلى تعثر التقدم نحو الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية. وقد عرفت مدة ما بعد الاحتلال تنوعاً في الأفكار السياسية والتوجهات الفكرية، حيث ظهر عدد من الأحزاب والتيارات السياسية يمثل مختلف الاتجاهات الفكرية والمجتمعية في العراق، مما أدى إلى تعقيد العمليات السياسة العراقية المتعاقبة وزيادة التوترات بين المكونات المختلفة .فضلاً عن تأثر التنمية السياسية في العراق بتداعيات النزاعات الداخلية والتدخلات الخارجية، مما أثر سلباً على قدرة الحكومات المتعاقبة على تحقيق الاستقرار وتلبية احتياجات المواطنين بشكل فاعل.

إّن عملية التحولات الديمقراطية مرت بمرحلتين الأولى بعد العام (٢٠٠٣) حتى العام (٢٠١٤)، أما المرحلة الثانية بعد العام (٢٠١٤) حتى وقت اعداد الدراسة، إذ إّن التغيير الذي جرى بعد العام ٢٠٠٣ قد أتاح الفرصة افاق واسعة للتحديث في مؤسسات النظام السياسي، وكذلك المؤسسات الدستورية التي حأولت إرساء القواعد الديمقراطية الحقيقية، وتم السعي الى بناء دولة المؤسسات التي توفر الضمانات الضرورية للمشاركة السياسية الحقيقية لتحقيق الامن، وكذلك تحقيق الاندماج الوطني بين فئات المجتمع كافة في ظل سيادة القانون من أجل الوصول الى العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الا أّن تلك المرحلة واجهت عدداً من التحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي .

إنّ عملية التنمية السياسية في العراق أخذت خطوات تحديث البنى الأساسية للدولة ومؤسسات المجتمع المدني، للوصول الى أيجاد الأرضية القادرة على العمل في تنظيم الهياكل المؤسسية وإشراك المواطنين بعملية التحول والتغيير وذلك من خلال الإصلاحات والمشاركة العادلة والتنمية والتطوير السياسي، للوصول الى علاقة بين الافراد والسلطات الحاكمة تسودها المقبولية والشفافية وفق نظريات التنمية السياسية للوقوف بوجه التحديات التي تواجهها.

لذا فإنّ الفعل التنموي السياسي هو احد الأفعال التنموية الفرعية أو (الكلية) المتخصصة، المكونة للفعل التنموي الشمولي لبناء الدولة العراقية، وان دراسة التنمية السياسية بالدرجة الأساس هي الاهتمام بالعناصر المكونة للنظام السياسي، والهيئات العامة فيها. وان سير عملها يرتبط ذلك أيضا بضرورة التطوير، أي أن يكون للحداثة أثر في تطوير النظام السياسي القائم على الأبعاد الديمقراطية، للوصول الى نوع من المؤسسات المتخصصة والمتمأيزة ،فضلاً عن أن عملية التنمية السياسية مصحوبة بأزمات أو توترات ،أي تحديات يمر بها النظام السياسي ولها آثار مختلفة في بناء الدولة ، لذا تتطلب المعالجة بشكل متعاقب للوصول الى مجتمع ديمقراطي أو مجتمع ذي أسس ديمقراطية من تحقيق الحكم الرشيد وبناء الدولة بأسلوب تنموي ،ولاسيما في المجتمعات حديثة التكوين الديمقراطي وكما هو الحال في النظام السياسي العراقي سواء بعد العام( ٢٠٠٣) أو بعد العام( ٢٠١٤)أيام مدة الدراسة، بعد دخول" داعش الارهابي" وسيطرتها على بعض المناطق في البلد وما نجم عن ذلك من انعكاسات متُعددة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية .

## أولا: أهمية الدراسة :-

تنبع أهمية الدراسة في كونها تتناول مرحلة مفصلية في التاريخ السياسي والأمني في العراق تتمثل بمرحلة حرجة بوضع امني وسياسي غير مستقر ،وإبراز أثر الأليات السياسية والأمنية في تحقيق التنمية والاستقرار الشامل ،.لذا فإنّ البحث في موضوع التنمية السياسية وبناء الدولة العراقية بعد العام( ٢٠١٤)،أمر في غأية الأهمية لكونه يوفر رؤى شاملة عن كيفية تطوير وتحسين السياسات وتعزيز الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكذلك تُسهم في فهم التحديات التي تواجه الدولة العراقية، إذ إنّ غايات التنمية السياسية تُعد عملية (معقدة) لانها تحتاج الى خطط علمية مدروسة ومستمرة وليست خطة واحدة يمكن بلوغها أو الحصول عليها بسهولة للوصول الى التنمية المستدامة المراد الحصول عليها، لذا فإنّ تنمية مؤسسات النظام وتفاعلاته هي عملية مستمرة، وان هدف الدراسة كذلك هو تفسير وتحليل أهم عمليات التقدم في طريق التنمية

السياسية التي جرت في العراق بعد العام ( ٢٠١٤) وذلك عن طريق دراسة أبعادها وبيان أهم مقوماتها وكذلك معوقاتها وكيفية تأثيرها على المجتمع ،وكيف استجاب المجتمع لها للوصول الى تنمية سياسية مستدامة قادرة على بناء دولة معاصرة ، تلتزم بمعأيير الإدارة الصحيحة ،وقدرة الإنجاز والتفاعل بين شرائح المجتمع كافة ، لذلك فإنّ غأية التنمية السياسية والتنمية المستدامة هي الوصول الى دولة ديمقراطية يكون للمواطن حق أو ضمان حقوقه وحرياته الأساسية ، مثل الصحة والتعليم السكن والتخلص من الفساد و الفقر أو مكافحتهما.

**ثانيا: أهداف الدراسة: –**

إّن تحديد أهداف الدراسة هو عنصر أساسي من أجل تحقيق النتائج المرجوة، لذلك يمكن تحديد الأهداف وتحليل الوضع السياسي العراقي بعد العام ( ٢٠١٤) في فهم المتغيرات التي طرأت على المشهد السياسي العراقي بعد العام ( ٢٠١٤ ) و اثرها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي وكذلك تحديد التحديات التي واجهت العراق في ظل التنمية السياسية بعد العام (٢٠١٤) مثل الفساد وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، وفهم كيف أّثرت السياسات على توزيع الموارد، وفرص العمل والخدمات الأساسية . و التحديات التي تواجه التنمية السياسية من أجل العمل على تحسين أو مواجهة هذه التحديات للوصول الى التنمية السياسية ، وبناء دولة ذات نظام ديمقراطي حقيقي وفعال ،يضمن الحقوق والحريات الأساسية للمجتمع العراقي .

**ثالثا: مشكلة الدراسة :–**

ان إشكالية الدراسة تكمن في تحديد الأسئلة التي يجب الإجابة عليها لتحقيق الأهداف حول التنمية السياسية وبناء الدولة العراقية بعد العام ٢٠١٤لأّن أثرها كان ضعيفاً أو لم يكن بالمستوى المطلوب، لذلك يمكن تحديدها بصياغة عدة أسئلة. البداية بالسؤال الرئيس، بالشكل التالي

١. الى أي مدى يمكن ان تُسهم الاليات السياسية والأمنية المعتمدة في العراق بعد العام (٢٠١٤) في تحقيق التنمية السياسية وبناء الدولة الحديثة المستقرة؟ ووظائفها؟

و كيف يتم تحقيق بيئة التنمية السليمة داخليا وخارجيا ؟

و ماهي العقبات والمشكلات التي واجهة التنمية السياسية وبناء الدولة قبل وبعد العام ٢٠١٤؟

وماهي مستلزمات تحقيق التنمية السياسية وبناء الدولة في العراق ؟

**رابعا: فرضية الدراسة :**

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أّن تحقيق التنمية السياسية وبناء الدولة في العراق بعد العام ٢٠١٤ يتوقف بشكل جوهري على مدى فعالية تكامل الآليات السياسية، فكلما توفرت او تم تطبيق خطط وبرامج تنموية، فإنها تؤدي الى بناء دولة مستقرة في طار حكومي شامل، يعزز سيادة القانون وقادرة على ترسيخ الأسس الديمقراطية والحكم الرشيد، وانه هو الهدف الأساس في التي تسعة التنمية السياسية الى تحقيقه.

**خامسا: منهجية الدراسة:**

إّن فرضية الدراسات تحتاج الى إثبات أو نفي للهدف المنشود من الدراسة، أي الوصول الى النتائج المرجوة، لذا فقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها المنهج التحليل النظمي والمنهج الوصفي فضلا عن المنهج التاريخي وذلك للفائدة العلمية.

**سادسا: حدود الدراسة:**

لهذه الدراسة وجهان الأول موضوعي والثاني زماني، فالأول يحدد بموضوع التنمية السياسية وبناء الدولة العراقية والثاني هي الحدود الزمانية المتمثلة بعد العام ٢٠١٤ لحد اعداد الدراسة.

**سابعا: الدراسات السابقة:**

**١. جواد كاظم كطان بعنوان(معوقات التنمية الشاملة في العراق بعد التغير السياسي دراسة في اثر عدم الاستقرار السياسي) أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية،٢٠٠٩.**

تعرضت الدراسة التي اجراها الطالب الى وصف حالة التنمية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وركزت على تأثير عدم الاستقرار السياسي على هذه الحالة، متأثرة بالظروف الدولية والإقليمية والداخلية. توصل الباحث الى ان عدم الاستقرار السياسي اثر بشكل كبير على التنمية الشاملة، مما أدى الى ظهور عدد من المعوقات التي تعرقلها والتي تصنف الى معوقات اجتماعية وسياسية واقتصادية، ورغم وجود دوافع للتنمية الا ان تأثير عدم الاستقرار السياسي كان اقوى من تلك الدوافع. لكنّ دراستنا سوف تركز على الدور الذي تتخذه التنمية في تحقيق الاستقرار وإرساء القواعد الديمقراطية فضلاًعن دراسة التحديات التي تواجه التنمية وبناء الدولة ومستلزمات الحل .

**٢. احمد عباس عبد الحسين الصافي بعنوان (مستقبل التنمية الاقتصادية في العراق في ظل سياسات التحول) رسالة ماجستير، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد ٢٠١٥.**

تعرضت الدراسة الى مستقبل التنمية الاقتصادية، ولاسيما انها تمثل مسألة في غأية الأهمية وهي تنبع من أهمية التنمية الاقتصادية نفسها كونها ذات تماس مباشر مع افراد المجتمع ومصيره وما هو مستوى الرفاهية الذي تصبو اليه افراد المجتمع، فضلا عن انعكاساتها على الدولة من جهة وعلى اقتصادها من جهة أخرى .

وقد توصل الباحث الى أّن عدم الإصلاحات الاقتصادية، وكذلك الظروف الأمنية والسياسية الغير مستقرة، قد أسهمت في فشل تحقيق سياسات التحول الاقتصادي، لذا على الدولة العراقية ان تكثف جهدها على خصخصة الاستثمار الأجنبي، فضلا عن ترويج السياسات المذكورة سواء كانت فكرية أو اعلامية، للوصول الى أطر مؤسسية تجعلها تواكب الحداثة. حيث إّن دراستنا جاءت بعد العام ٢٠١٤لتبين التحديات السياسية والاقتصادية وما مدى تأثيرها على الواقع وماهي سبل الحل .

**٣.حسين عبود جاسم بعنوان (التنمية السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ المقومات والمعوقات) رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية،٢٠١٦.**

تعرضت الدراسة الى التحديات والمعوقات التي تواجه التنمية السياسية بعد العام ٢٠٠٣،حيث توصل الباحث الى أّن حالة التنمية السياسية في العراق واجهت جملة من التحديات والمعوقات وهي على نوعين داخلية وخارجية التي عرضت التجربة العراقية الى الانتكاسة والتراجع ،وحالة التراجع .حيث إّن دراستنا جاءت بعد العام ٢٠١٤لتبين التحديات الحديثة وماهي مستلزمات التنمية ،من أجل تحقيق أو الوصول الى الحكم الرشيد وتطبيق القواعد الديمقراطية وترسيخ هذه القواعد وما هو أثر الحكومة في تحقيق ذلك من أجل الوصول الى بناء دولة تقوم على أسس ديمقراطية حقيقية لتحقيق الرفاه للمجتمع .

**٤.عقيل فالح سلمان بعنوان (تحديات التنمية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ واثرها على الاستقرار السياسي ) رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية،٢٠١٨ .**

تعرضت الدراسة الى أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية في العراق الجديد وأزمة الهوية والتوزيع ،وكيف اثرت على الاستقرار السياسي، والاقتصادي ،والاجتماعي وأنعكاس هذه التحديات على الواقع العراقي، حيث توصلت الدراسة الى أن هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد أسهمت في أن تكون عائقاً كبيراً أمام عملية التنمية وتقدم البلاد الى مواكبة الواقع، أما دراستنا هذه تقوم على تبيان أهم المستلزمات للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

وما هو أثر الحكومة في ذلك من أجل تحقيق هذه التنمية للوصول الى الحكم الرشيد وتحقيق هذه التنمية للوصول الى الرفاه على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفق برامج وسياسات تنموية مبرمجة وتطبيقها بشكل يتوافق مع الواقع .

**ثامنا :هيكلية الدراسة :**

انتظمت الدراسة الموسومة بـ(التنمية السياسية وبناء الدولة العراقية بعد العام ٢٠١٤ )في أربعة فصول رئيسة، فضلا عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات، إذ جاء الفصل الأول بعنوان(الإطارالنظري للتنمية السياسية وبناء الدولة)مقسّماً الى مبحثين الأول ماهية التنمية السياسية والمفاهيم المقاربة والمبحث الثاني ماهية بناء الدولة والمفاهيم المقاربة منها ،أما الفصل الثاني فتنأول (بيئة التنمية السياسية قبل وبعد العام ٢٠١٤) مقسّماً الى ثلاثة مباحث جاء الأول منه البيئة السياسية العراقية داخلياً وخارجياً والمبحث الثاني البيئة الاقتصادية في العراق والمبحث الثالث البيئة الاجتماعية والثقافية في العراق .

أما الفصل الثالث فتنأول (تحديات تحقيق التنمية السياسية وبناء الدولة قبل وبعد العام ٢٠١٤)مقسما الى ثلاثة مباحث جاء الأول منه التحديات السياسية للتنمية السياسية وبناء الدولة والثاني التحديات الاقتصادية والثالث التحديات الاجتماعية والثقافية .

و الفصل الرابع فتنأول (مستلزمات تحقيق التنمية السياسية وبناء الدولة في العراق) مقسّماً الى ثلاثة مباحث الأول المستلزمات السياسية والمبحث الثاني المستلزمات الاقتصادية لتحقيق التنمية السياسية والمبحث الثالث المستلزمات الاجتماعية والثقافية .